الأنباء
الثلاثاء 1 ابريل 2014

سجلت تحفظها على دراسة ديوان الخدمة المدنية

«الموارد البشرية» تكلف فريقاً مشتركاً بدراسة البديل الإستراتيجي خلال أسبوعين

يعقوب الصانع ود. عبدالحميد دشتي وخليل الصالح ود. خليل عبدالله اثناء اجتماع لجنة الموارد البشرية

قررت لجنة تنمية الموارد البشرية تكليف فريق مشترك لإعداد دراسة خلال اسبوعين بشأن «البديل الاستراتيجي» بعد ان سجلت ملاحظاتها وتحفظاتها امس على الدراسة التي اعدها ديوان الخدمة المدنية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب يعقوب الصانع ان الاجتماع الذي عقدته اللجنة امس شهد تباينا في الآراء وانتقادات بشأن البديل الاستراتيجي المقدم من الخدمة المدنية، ولكن تم التوصل الى آلية عمل تستمر لمدة اسبوعين لمعالجة كل الملاحظات، مؤكدا ان الايجابية لا تعني فقط توجيه الانتقادات، ولذلك ايمانا منا بضرورة التعاون مع السلطة التنفيذية لمعالجة اي قصور منها قررنا تشكيل فريق يأخذ بآراء الخدمة المدنية والقطاع الخاص والمجلس الاعلى للتخطيط والجمعية الاقتصادية وإعادة الهيكلة. وقال الصانع ان البديل الاستراتيجي المطروح حاليا الحد الادنى فيه مقبول ولكنه لا يلبي كل الطموح، ولذلك سيكون البديل الذي سيقدمه الفريق المكلف، مبنيا على لغة الارقام لدى الجهاز المركزي للاحصاء، ورؤية المجلس الاعلى للتخطيط، والرواتب، يحقق العدالة، وآلية لمكافأة نهاية الخدمة تجعل كل القطاعات تحت مسطرة واحدة، وتوازي الجهد المبذول من الموظف، بالإضافة الى معايير لقياس الاداء الحكومي والوظائف الاشرافية والعامة والقيادية.

عبدالله: عمل ديوان الخدمة في «البديل الإستراتيجي» عشوائي وتشوبه الكثير من الأخطاء

د. خليل عبدالله

أوضح عضو لجنة تنمية الموارد البشرية النائب د.خليل عبدالله أنه «صعق» بالأسلوب الذي تعمل به الحكومة، وخصوصا فيما يتعلق بـ«الخدمة المدنية» بشأن التوصيف الوظيفي والكوادر وتقييم الموظفين ومكافآت نهاية الخدمة.

وقال د.عبدالله إن «البديل الاستراتيجي» الذي يعده ديوان الخدمة يشوبه الكثير من الأخطاء واكتشفنا خلال الاجتماع أن العمل فيه عشوائي وليس علميا، وأن الأجهزة الحكومية منقطعة عن بعضها البعض، ولا يوجد أي تنسيق فيما بينها، مشيرا الى أن ابرز مثال على ذلك هو أن يضع ديوان الخدمة «البديل الاستراتيجي» بعيدا عن أمانة المجلس الأعلى للتخطيط، وجهاز الإحصاء المركزي، مبينا أن ممثلي الجهات الثلاث فوجئوا خلال الاجتماع بوجود شيء اسمه «بديل استراتيجي» يتم العمل عليه.

وبين أن ممثل ديوان الخدمة عندما سئل عن السبب في هذا الأمر، برره بأنه سبق أن أطلع الوزير السابق عليه، متسائلا: إلى متى هذا التخبط؟ وما علاقة الوزير السابق؟

وأكد عبدالله أن النواب سينتظرون طويلا إذا كانوا يريدون ان تقدم الحكومة شيئا في شأن مكافأة نهاية الخدمة، وبالتالي تم الاقتراح خلال اجتماع اللجنة بأن يبادر المجلس إلى تقديم تصور عبر اقتراح بقانون لمعالجة موضوع «نهاية الخدمة» وكذلك معالجة قانون «الخدمة المدنية»، لأن العشوائية يجب أن تتوقف. وشدد على أن مسؤولية اللجنة والنواب أن يعملوا بسباق مع الزمن من أجل تقديم شيء لن تحققه الحكومة، مؤكدا أن قضية الكوادر والرواتب مهمة جدا، ولها علاقة بالتركيبة السكانية، وتوزيع الوظائف في الدوائر الحكومية. وكشف عن انه يعمل حاليا على إعداد قانون لمعالجة التركيبة السكانية، حتى يتم بناء عليها معالجة أمور اخرى، معتبرا أن قضية العدالة في الرواتب والتوصيف الوظيفي ومكافآت نهاية الخدمة، أمر مهم وله علاقة بالأمن الوطني.

وأضاف: لا أبالغ عندما أقول إنه مرتبط بالأمن الوطني، لأنه قبل فترة خرج علينا صوت نشاز، يهدد الدولة بالعصيان المدني والإضراب، وهذا الأمر مفتاحه الرواتب والكوادر، ويجب علينا أن نتعاون حكومة ومجلسا لتقديم حل متكامل يضمن العدالة والمساواة بمنظور علمي صحيح. وأوضح ان القانون المتكامل للرواتب والكوادر يجب أن يشمل الوظائف الحالية والمستجدة وأن يشمل معايير واضحة تراعي مخاطر المهن وبيئة العمل وغيرها، مبينا أن الإصرار على هذه القضية ليس للتكسب الانتخابي وإنما لتحقيق العدالة، داعيا الحكومة إلى عدم التذرع بعدم تحمل الباب الأول من الميزانية وان تعمل على تنويع الموارد المالية، بدلا من ان الميزانية لا توقف على زيادة الرواتب، بينما يتم صرف 3 مليارات على مشروع مثل «الوقود البيئي» ومليار دينار للخطوط الجوية الكويتية دون أن نعرف عدد الوظائف التي ستوفرها هذه المشاريع للمواطنين.

التميمي: لجنة غير محددي الجنسية تعمل على ضم «البدون» إلى قانون المعاقين

عبدالله العدواني وعبدالله التميمي وصفاء الهاشم ومحمد طنا اثناء اجتماع لجنة البدون

ناقشت لجنة غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية المقترح المقدم من رئيس اللجنة النائب عبدالله التميمي لشمول المعاقين من فئة البدون بالقانون 2010/8 الخاص بالمعاقين، بحضور مدير الهيئة العامة لشؤون المعاقين د.جاسم التمار، ونائبه عصام حيدر، ود. زكي السلمي ممثلا عن وزارة الشؤون.

وأوضح التميمي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان مدير عام هيئة المعاقين أبلغ أعضاء اللجنة بأن شمول المعاقين البدون بهذا القانون يتطلب إجراء تعديلات كثيرة، ولاسيما على المادة الثانية من القانون 2010/8 والتي نصت على أن القانون خاص بالمعاقين الكويتيين وأبناء الكويتيات من غير الكويتيين، ولم تتطرق لغير محددي الجنسية.

وبين التميمي ان اعضاء اللجنة اتفقوا مع د.التمار ومرافقيه على ان يزودوا اللجنة بكل التعديلات المطلوبة حتى يقدمها النواب باقتراح بقانون ويستعجلون بإقراره في أقرب جلسة، حتى يرى أبناء هذه الفئة انفسهم يتمتعون بالامتيازات التي يتمتع بها نظراؤهم.

وعن الشكاوى من التلاعب والتزوير في ملفات المعاقين، اوضح التميمي ان الاعضاء ناقشوا مع ممثلي هيئة المعاقين هذا الموضوع وشددوا على ضرورة الاسراع في فلترة الملفات، مؤكدين في الوقت ذاته ان التأخير في فلترة الملفات تسبب في تحميل المستحقين تبعات هذا الأمر من خلال التأخير والتعسف في إنجاز معاملاتهم.

الغانم استقبل سفيرينا لدى أذربيجان وكوريا الجنوبية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله سفيرنا لدى أذربيجان سعود الرومي

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الامة اليوم سفير دولة الكويت لدى جمهورية اذربيجان سعود عبدالعزيز شملان الرومي.

كما استقبل الغانم في مكتبه سفير دولة الكويت لدى جمهورية كوريا الجنوبية جاسم البديوي.

الحمدان يسأل وزير التجارة عن الاختلاط في المراكز الصحية ومعاهد اللياقة

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا برلمانيا لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج جاء كالتالي: برزت المراكز الصحية ومعاهد اللياقة البدنية كظاهرة جديدة في معظم مناطق الدولة، خلال السنوات الاخيرة، واخذت مسميات عديدة منها الاندية الصحية وكمال الاجسام وصالات الرشاقة واللياقة والعلاج الطبيعي وبالاعشاب والصيني وغيرها، وجميعها لافتات براقة لجذب الجمهور بمختلف فئاته واعماره ومستوياته وان اختلف الهدف والمقصد، حيث تكمن الخطورة في ان هذه المراكز والاندية لا تبيع سلعا تجارية تستحق الترويج ولكنها تتعامل مع جسم الانسان وصحته، ونظرا لانتشار مثل هذه الاندية واقبال شرائح كبيرة من الشباب المختلفة عليها من الجنسين ذكورا واناثا وهذا يتطلب من المسؤولين تقنين العمل في هذه المرافق وتنظيم سلوكها وقصور الخلل، لذا يرجى تزويدي وافادتي بالآتي: هل تخضع هذه المراكز الصحية لاشراف وزارتكم ام يقتصر وجودها على مجرد منح الترخيص، اذا كانت الاجابة بنعم فما الاجراءات التي تتبعها وزارتكم في منح تراخيص الاندية او المعاهد الصحية بمسمياتها المختلفة وما الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص، وما القرارات الوزارية المختصة في تنظيم العمل في هذه المرافق وتقنين نشاطها، وما عدد الاندية والمعاهد الصحية المرخصة من قبل وزارتكم، وهل تشترط الوزارة في منحها الترخيص اشتراط منع الاختلاط بين الجنسين في هذه المعاهد، وهل توجد رقابة على هذه المرافق من قبل وزارتكم وهل هناك متابعة دورية للكشف عن المخالفات وهل تم رصد مخالفات فيها، اذا كانت الاجابة بنعم فما الاجراءات المتخذة من قبلكم تجاه تلك المخالفات، وما نوعية هذه المخالفات وطبيعة الاجراء المتخذ في شأن كل منها، وهل العاملون بها مؤهلون للتعامل مع جسم الانسان ويمتلكون الخبرة والمؤهلات العلمية التي تسمح بوضع برامج هادفة وتطبيقها على شبابنا، وما موقف الوزارة وتشريعاتها تجاه الادوية والمقويات والڤيتامينات التي تباع في مثل هذه المعاهد الصحية، وهل هناك تنسيق مع وزارة الصحة حولها، وهل تم ضبط بيع ادوية وابر غير مرخصة في مثل هذه المعاهد؟ ارجو تزويدي بعدد ونوع ما تم ضبطه والعقوبات الصادرة تجاه المعاهد المضبوطة ان وجدت.

حمود الحمدان

الكندري لوزير الإعلام: هل تم تشكيل لجنة مختصة بعمل الهيكل التنظيمي الجديد؟

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا برلمانيا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه: طالعتنا بعض الصحف بأسماء من رشحوا لإدارات في وزارة الإعلام في عملية هيكلة شاملة وبحكم انها وزارة سيادية وذات طبيعة فنية مهمة جدا.

بالرجاء إفادتي بالآتي: هل تم تشكيل لجنة مختصة بعمل الهيكلة الجديدة؟ إن كانت الإجابة بـ «لا» فلماذا لم توضع؟ وإن كانت بـ «نعم» فمن هم أعضاء هذه اللجنة؟ وما مناصبهم؟ مع تزويدي بمؤهلاتهم العلمية وسيرهم الذاتية؟ وكم عدد اجتماعات هذه اللجنة؟ مع تزويدي بمحاضر اجتماعاتها؟ وهل قراراتها تعد ملزمة؟ إن كانت الإجابة بـ «لا» فمن هو المعني او المخول بتسكين المناصب الإشرافية خارج إطار اللجنة المعنية بالهيكلة؟ وما المعايير التي يتم على أساسها الاختيار والمفاضلة بين من يستحقون المناصب الإشرافية؟ مع تزويدي بأسماء جميع من رشحوا ومن ندبوا ومن نقلوا لمنصب إشرافي منذ عام 2012 حتى الآن مع تزويدي بمؤهلاتهم العلمية وسيرهم الذاتية؟ وهل تمت مراعاة شروط الخدمة المدنية فيمن تم اختيارهم؟ وهل تم ندب جميع من تم اختيارهم للمناصب الإشرافية الجديدة؟ إن كانت الإجابة بـ «لا» فأرجو ذكر الأسباب وإن كانت بـ «نعم» فالى ماذا استندت اللجنة او من ناب عنها في ذلك؟

وأرجو تزويدي بآخر هيكل تنظيمي لوزارة الإعلام كما هو معتمد بديوان الخدمة المدنية مع تزويدي بأسماء ومؤهلات من شغل المناصب الإشرافية إضافة لسيرهم الذاتية.

وأرجو تزويدي بالهيكل التنظيمي السابق لوزارة الإعلام، كما هو معتمد من ديوان الخدمة المدنية مع سند الهيكل القانوني وتزويدي بأسماء والسير الذاتية لمن شغل المناصب الإشرافية وتحديد مواقعهم في الهيكل الجديد.

وأرجو تزويدي بعدد القطاعات المعتمدة للوزارة من قبل ديوان الخدمة المدنية وهل هناك شواغر بدرجة وكيل وزارة مساعد؟ مع تزويدي بأسماء الوكلاء المساعدين في الوزارة وسيرهم الذاتية والامتيازات المالية والإدارية لكل منهم؟

وأرجو تزويدي بجميع أسماء المستشارين غير الكويتيين العاملين بوزارة الإعلام وطبيعة عملهم ومؤهلاتهم وسيرهم الذاتية وأجورهم ونسخة من العقود التي تم من خلالها الاستعانة بهم منذ عام 2012 حتى الآن.

د. عبدالكريم الكندري

..وينتقد إقصاء قيادات في «الإعلام»

اوضح النائب د.عبدالكريم الكندري ان وزارة الاعلام تتمخض منذ اكثر من عام لولادة الهيكل التنظيمي للوزارة، وفي نهاية المطاف نرى الوزير يتعمد اقصاء بعض قيادات وزارته رغم سيرهم الذاتية المشهودة في مجال الادارة والتخصص.

وبين النائب د.الكندري اننا كنا ننتظر اطلالة جديدة لتلفزيون الكويت الرائد سابقا وتوسمنا خيرا في أداء الوزير ورغبته في تطوير هذه الوزارة، لكن وفي نهاية المطاف وجدناه ينتهج النهج التقليدي الذي لا يتوافق مع المرحلة التي نعيشها، وبدل ان يكون داعما للشباب الاعلامي الكويتي نراه يستعين بشركات انتاج خاصة تحوم حولها شبهات واسناد البرامج الاعلامية لها رغم وجود جيش من الاعلاميين من معدين ومخرجين وفنيين من ابناء البلد.

وحذر النائب د.الكندري وزير الاعلام انه وإن لم ينتقل من خندق المحسوبية والتصفيات التي مورست على ابناء وزارته والتفت لنقل الاعلام نقلة جديدة وحديثة تنقذ تلفزيون الكويت والوزارة من الحالة التي عليها فجميع الادوات الدستورية ستكون مستحقة وليتحمل الكل مسؤوليته.

الجبري يقترح إعادة قيد من باع بيته كمستحق للرعاية السكنية

محمد الجبري

قدم النائب محمد الجبري اقتراحا بقانون في شأن اضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية للسماح لمن حصل على القرض الاسكاني ثم باع بيته بإعادة قيده كمستحق للرعاية السكنية، وجاء كالتالي:

● مادة اولى: تضاف الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه مادة جديدة برقم 29 مكررا نصها كالتالي: اذا حصل رب الاسرة من بنك التسليف والادخار على قرض لبناء مسكن او لشرائه، ثم تصرف في العقار بالبيع ورد مبلغ القرض الى البنك كان له طلب اعادة قيده كمستحق للرعاية السكنية لدى المؤسسة وبذات تاريخ قيده السابق وذلك لمرة واحدة.

● مادة ثانية: تسري احكام المادة السابقة على طلبات اعادة القيد السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون.

● مادة ثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

● مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

● مادة خامسة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

وجاءت المذكرة الايضاحية في شأن اضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية كما يلي: اضطرت بعض الاسر الكويتية لان تحصل على قرض من بنك التسليف والادخار لبناء مسكن او لشرائه ثم تضطرهم الظروف الى التصرف في هذا المسكن بالبيع، لاسباب متعددة تختلف من حالة الى حالة، وعند مراجعة المواطن بنك التسليف والادخار عارضا سداد القرض كاملا الى البنك يستجيب البنك لهذا الطلب لكن يمنع ادراج المواطن مرة اخرى ضمن مستحقي الرعاية السكنية فيظل بلا مسكن يأويه هو واسرته، وحرصا على مصلحة المواطن الذي اضطر الى التصرف في المسكن الذي اشتراه بالبيع لظروف خاصة احاطت به، وسدد القرض المستحق عليه وحتى لا يتأخر حصوله على الرعاية السكنية لمدة طويلة تبدأ من جديد، لذا اعد هذا الاقتراح بقانون بحيث يعاد قيده كمستحق للرعاية السكنية مع احتفاظه بأقدمية طلبه السابق وهذا ما جاء في المادة الاولى من الاقتراح، ونصت المادة الثانية من هذا القانون على سريان احكامه على الطلبات السابقة بإعادة القيد.